Issue 6471-6472 Saturday-Sunday 6-7/10/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6471-6472 السبت–الاحد 8 من صفر 1441 هـ 6-7 من ايلول (سبتمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

العراق أنموذجاً

الأساطير والمفاهيم والحقائق حول ندرة المياه - معيار إدارة الموارد

رمضان حمزة
دهوك

سوء إدارة الموارد المائية قد يعد السبب الرئيسي الأول في خلق أزمات المياه والتي تؤدي بدورها الى النزاعات والحروب، وفقًا لمختلف وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومعهد الموارد العالمية والعديد من المنظمات الدولية والوطنية الأخرى ، يواجه العالم أزمة مياه غير مسبوقة. الأزمة ستزداد سوءًا مع مرور الوقت. ذكر معهد الموارد العالمي WRI أنه بحلول عام 2050 ستواجه 33دولة "ضغوط مائية مرتفعة للغاية" ، وستحتل سبع دول في المرتبة الأولى. ستة منهم في الشرق الأوسط بالإضافة إلى سنغافورة. لنرى أهمية الإدارة للموارد المائية في كيفية التخفيف من هذه التوقعات المخيفة؟ في الدول التي تفكر بحكمة وعقلانية تجتازهذه الأزمات وتتجاوزهذه التوقعات بشكل أساسي. المعايير الدولية تشير إذا كان نصيب الفرد من المياه المتجددة للفرد أقل من 1000متر مكعب ، فإن البلاد تواجه ندرة المياه. سنغافورة خير مثال في أستخدام الحوكمة الرشيدة في استخدامات المياه حيث في سنغافورة حصة الفرد 110م3 فقط من المياه العذبة . لم تواجه أي أزمة مياه منذ عقود بسبب الإدارة الجيدة والحكيمة لمواردها المائية المتاحة، إذ يبلغ نصيب الفرد من الاستخدام اليومي للمياه في سنغافورة 141لترًا ، وينخفض بشكل مطرد. في المقابل نأخذ دولة عربية مثل قطر حيث يستخدم المواطن القطري 1200لتر / يوم. نستنتج من هذا بان العالم قد لا يواجه ندرة المياه بسبب النقص المادي للمياه ولكن بسبب سوء الإدارة.

نمط الزراعة

في العراق إنخفض نصيب الفرد من 3000 م3 الى 750 م 3 للزيادة الكبيرة في عدد السكان وسوء إستخدامات المياه فلا يزال نمط الزراعة تقليدي كالتي كان في أيام السومريين والإستمرار في زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه كالرز مثلاً وتجاوز على الخطط الزراعية والتوسع في تربية الأسماك بدون تخطيط وتباطئ عمليات الإستصلاح والصيانة وعدم إضافة سعات خزنية جديدة ترقباً لمواسم الجفاف وتحسباً من سياسية دول الجوار التي تستحوذ على حصص العراق المائية والتقلبات المناخية التي تنجم من تغيرات المناخ ، بالإضافة الى أن أهم التحديات التي تواجه مستقبل الموارد المائية في العراق هي ضعف بنية رصد المعلومات وجمع وتحليل البيانات، حيث لا بد من توفير بنية مقتدرة ومتطورة في ظل توفر البرامج الكومبيوترية والمرئيات الفضائية والتقنيات الحديثة، حيث لا يزال العراق يعاني من نقص وقصور كبيرين في توفر المعلومات الدقيقة عن مواردها المائية بسبب قلة الأجهزة والبرامج ومحطات الرصد والكادر الفني المدرب...؟ على الدولة العراقية أن تأخذ ملف الموارد المائية بجدية أكثر لانها تحدد ملامح ومصير البلد والتوجه الى الإستخدام الرشيد للمياه الذي يضمن إستخدام كل قطرة مياه متاحة للحصول على أقصى وأفضل النتائج، والإبتعاد عن الإستخدام الغيرالرشيد للمياه الذي هو إستخدام المياه مع وجود فواقد وضائعات وهدر للمياه يمكن تفاديها.

ازمات مائية

وكما اشرنا فان معظم الأزمات المائية تنتج بشكل رئيسي من سوء الإدارة والتغييرات المناخية ، لذلك نحن في العراق كدولة مصب لنهري دجلة والفرات بحاجة إلى إدارة ملف المياه بشكل أفضل والعمل بمبدأ إدارة المياه من أحواض الأنهر. والإستفادة من التطورات التكنولوجية لإدارة الفيضانات والندرة والجفاف، وإستخدام تقنيات جديدة للري وإدارة المياه بشكل سليم بالإعتماد على إدارة أحواض الأنهار. لأن الصراع على الموارد المائية قائم الآن...وحروب المياه قادمة إذا لم تكون الحكمة حاضرة ، والإدارة المتكاملة والسليمة موضع التنفيذ ، لأن تغيرات المناخ سيكون العامل الذي سيؤثر بشكل اساسي على الموارد المائية كماً ونوعاً، فقد يكون هناك "الكثير من المياه" وتسبب فيضانات أو "القليل جدًا" وتسبب الجفاف والفقر والمجاعات والهجرة أو "القذرة للغاية" بسبب التلوث وتنشرالمرض ، كل هذا يرتبط بالمياه – وغالبا ما يهدد الحياة مما يسبب ويؤجج الصراعات العالمية المتزايدة على الموارد المائية؟ لأن مسألة نزاعات المياه في المستقبل ستطفوعلى السطح وستكون صراعات المياه سبباً للحروب وفي قادم الأيام وستسمى هذه الحروب باسمها أي "حروب المياه " وليس كما يحدث الآن بان حروب المياه تخوض تحت مسميات اخرى، لكن التحليلات المناخية المتعمقة عن كيف يكون التاثير الذي سيحدثه تغيرات المناخ وما الذي سيترتب عليه لا تزال غير محددة ومن المحتمل أن تكون نقاط الزناد هي المياه المشتركة العابرة للحدود ، خاصة الأنهار نظرًا لأنها تمر وتقطع الحدود السياسية لأكثر من دولتين لذا فان دول المنبع تستحوذ على الحصص المائية وتعطي "أولوية" لنفسها عن طريق موقعها الجغرافي على طول النهر. تشمل النقاط الساخنة أعالي النيل ، وميكونغ ، والكونغو ، وريو دي لا بلاتا بارانا ، وسير وآمو داريا ، وبراهامبوترا ، دجلة والفرات ، وادي الاردن وما إلى ذلك. وهناك أيضًا نزاعات حالية حول أحواض المياه الجوفية المشتركة مثل النزاع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. اذن كم هي فرص التعاون في هذا المجال وكم من الهيئات الدولية قد أعدت دراسات وحلول لهذا الغرض...وأين موقع العراق من هذه التهديدات الطبيعية والبشرية؟ وفي العراق ورغم كل هذه الظروف الطبيعية وسياسات دول الجوار الجغرافي للعراق تبدو المياه (متوفرة) أكثر مما يكفي لإرواء الأراضي الصالحة للزراعة على سعتها ، وكذلك للإستخدامات الأخرى، إلا أنها بسبب سوء الإدارة تبدو غير (متوافرة) عندما تدعوا الحاجة اليها؟؟؟

الإستثمار في العراق بين الواقع والطموح

احمد خليل خضير
بغداد

عندما يجري الحديث عن الاستثمار الحكومي فان الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام تقفز إلى السطح ، ولا يكاد مجلس عام او خاص يخلو من مساحة للحديث عن هذا الامر ، وربطه بسوء الخدمات ، لارتباط هذا الملف بتلك القضية ، لان المشاريع التي تمولها الحكومة من الموازنة الاستثمارية او من تنمية الاقاليم ، انما هدفها الاساس هو توفير الخدمات الاساسية للمواطنين (كهرباء – ماء –مجاري –طرق –مدارس –مستشفيات الخ) .. وعندما نتحدث عن هذه المشاريع ، فان الحديث غالبا ما يعلق المشاكل التي تواجه تنفيذ المشاريع على قلة التخصيصات وغياب الاستقرار ، واستشراء الفساد ، ومن المؤكد ان مشاكلا مثل هذه تعد حاكمة ، ولا يمكن تجاوزها بأي حال من الاحوال ، لاسيما بعد الازمتين المالية والأمنية اللتين ضربتا العراق منتصف 2014الامر الذي تسبب بإيقاف ، آلاف المشاريع المستمرة ، التي كان بعضها قاب قوسين او ادنى من الانجاز ، ما ادى في نهاية المطاف إلى اتساع فجوة تردي الخدمات المقدمة للناس ، ولكن من المؤكد ان ثمة اسباب اخرى من شأنها عرقلة تنفيذ المشاريع ، حتى في حال تجاوزنا المشاكل التي اشرنا اليها انفا ، ومثل هذه المشاكل ، لا تقتصر على جانب معين ، انما ، منها ما هو اداري وقانوني ، وفي هذا الجانب ، يمكن الاشارة إلى ان تأخر اجراءات المصادقة على احالة المشاريع ، نتيجة الروتين وعدم تحديد مدة المصادقة بسقوف زمنية واضحة ، ومشاكل اخرى ترتبط بإجراءات التدريب ، فضلا عن تشخيص حالات تجاوز على المواقع المخصصة للمشاريع وتعرض الملاكات العاملة إلى الضغط والاعتداء من قبل المتجاوزين ، وشيوع ظاهرة التعاقد من الباطن بين الشركات المقاولة ، وعدم احالة بعض المشاريع إلى شركات ذات كفاءة ، ويشار ايضا هنا إلى عدم تعامل الجهات الحكومية مع الشركات عبر مكاتب محاماة تمتلك الخبرة لمراجعة الاجراءات القانونية والتعاقدية ، كل تلك المشاكل تؤثر كثيرا على عملية تنفيذ المشروع وقد توقفه ..

ولا تقل المشاكل المالية التي تواجه تنفيذ المشاريع الاستثمارية خطرا عن المشاكل الادارية والقانونية ، فعدم تمويل مبالغ التخصيصات في التوقيتات المحددة لتنفيذ المشروع ادى إلى عدم امكانية تسديد مستحقات المقاولين والشركات ما انتج حالة من عدم الثقة بالمؤسسات الحكومية ، لاسيما من قبل الشركات الاجنبية المنفذة للمشاريع ، ومثل هذا الامر من شأنه ان ينعكس سلبا على الملف الاستثماري مستقبلا .. فضلا عن وجود مشاكل اخرى ترتبط بخطابات الضمان ، وتلكؤ المصارف بتحويل مبالغ تلك الخطابات وتوقف صرف السلف التشغيلية .

تحديات اخرى

وإضافة إلى المشاكل المذكورة ، فان هناك مشاكل وتحديات اخرى تواجه ملف الاستثمار الحكومي ، بعضها يرتبط بالاعتمادات المستندية وتأخر فتح تلك الاعتمادات نتيجة عدم توفر التخصيصات ، ناهيك عن قضية التحري والتأكد من قضية "غسيل الأموال في المصرف العراقي للتجارة التي تتأخر حوالي شهر .. اما المشاكل الفنية ، فهي الاخرى لا يمكن الاستهانة بها ، لأنها تمثل تحديا كبيرا يؤدي إلى خراب المشروع ، وخصوصا تلك المرتبطة بعدم كفاءة الشركات المنفذة ، ما يؤدي إلى توقف المشروع ، يضاف إلى ذلك تواضع الامكانات لدى الاقسام الهندسية في بعض الجهات الحكومية ، ومثل هذا الحال ينتج لنا تصاميم ، ليست بالمستوى المطلوب .

ومما يزيد من تعقيد المشهد الاستثماري الذي تضطلع الحكومة بتنفيذه ، هو وجود اكثر من جهة رقابية ، وأحيانا تحدث حالة من التقاطع بين هذه الجهات ، فضلا عن ان كثرة جهات المراقب ، يؤثر سلبا على مستوى اداء الجهات المنفذة .. ولكن على الرغم من تعدد مثل هذه الجهات ، إلا ان المراقب يكتشف وجود مشاريع تشغيلية مدرجة ضمن البرنامج الاستثماري ..

وعلى اساس تلك المشاكل التي تكتنف تنفيذ المشاريع ، وهي لا تقف عند الذي ذكرناه ، اذ ثمة مشاكل اخرى يدركها اهل الشأن اكثر من غيرهم ، فان الامر يدعو إلى السعي لمعالجة ما يمكن معالجته ، من اجل ضمان تنفيذ المشاريع الاستثمارية بنحو يتناسب والحاجة إلى الخدمات وما يخصص لها من اموال وفقا لجداولها الزمنية والكمية ، وفي المعالجات ، لا نشير إلى زيادة التخصيصات المالية ، لان هذا الامر مرتبط بحال الموازنة العامة للدولة وما يجري تخصيصه للبرنامج الاستثماري ، انما يجب ان يجري الحديث عن التصدي للمشاكل الاخرى ، سواء التي اشرنا اليها ، ام تلك التي يعرفها المعنيون ، وإلا فان الجسد الاستثماري يبقى معلولا ، وتبقى الخدمات تعاني من الشظف .

وعلى اساس تلك المشاكل التي تكتنف تنفيذ المشاريع ، وهي لا تقف عند الذي ذكرناه ، اذ ثمة مشاكل اخرى يدركها اهل الشأن اكثر من غيرهم ، فان الامر يدعو إلى السعي لمعالجة ما يمكن معالجته ، من اجل ضمان تنفيذ المشاريع الاستثمارية بنحو يتناسب والحاجة إلى الخدمات وما يخصص لها من اموال وفقا لجداولها الزمنية والكمية

وزارة المالية
شركة التأمين الوطنية
شركة عامة
الجهة/ مركز الشركة/ الاستثمار

اعلان

تعلن شركة التأمين الوطنية/ شركة عامة عن تأجير قطعة الارض الموصوفة ادناه في محافظة بابل/ المهدية والاكراد لغرض انشاء سوق عصري مكون من طابقين من الكونكريت المسلح والطابوق ولمدة (١٥) سنة عن طريق نظام المساطحة وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ المعدل ويكون البناء والتشييد وفقا للكشوفات والمخططات الفنية المعدة لهذا الغرض والمصدقة من قبل البلدية والدوائر ذات العلاقة وعلى نفقة المساطح وتؤول كافة المشيدات الى الشركة عند انتهاء مدة المساطحة دون بدل فعلى من يرغب الاشتراك في المزايدة العلنية مراجعة الشركة خلال مدة (٣٠) يوما تبدأ من اليوم التالي لنشر الاعلان في الصحيفة مستصحبا معه التأمينات القانونية البالغة ٢٠ ٪ من القيمة المقدرة من بدل الايجار للخمس سنوات الاولى من العقد وستجرى المزايدة في الساعة العاشرة صباحا من اليوم التالي لانتهاء مدة الاعلان ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور نشر الاعلان واجور الخدمة بنسبة ٢ ٪ من بدل الايجار وفي حالة مصادفة موعد المزايدة عطلة رسمية تجري المزايدة في اليوم التالي وتكون الاحالة خاضعة لكسر القرار خلال مدة (٥) ايام من تاريخها.

المستمسكات المطلوبة

١- ان يكون المزايد من غير المشمولين بالمنع الوارد في القانون اعلاه
٢- على الراغبين بالاشتراك بالمزايدة مراجعة الشركة خلال المدة المذكورة للاطلاع على الشروط المطلوبة والمخططات
٣- يلتزم المزايد باقامة المشيدات خلال المدة المحددة في عقد المساطحة مع تقديم مبلغ الضمان للتشييد يعادل بدل المساطحة لتلك المدة وفي حالة عدم التشييد خلالها يصادر مبلغ الضمانة ويعتبر عقد المساطحة لاغيا ويؤول ما هو قائم من مشيدات الى الشركة دون مقابل.
٤- لا يسمح للمزايد بدخول المزايدة ما لم يتم ابراز كتاب التحاسب الضريبي للسنة الحالية.
٥- يقدم المزايد هوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن الاصلية ونسخة مصورة منهما.
٦- اطلاع المزايد على المخططات وجداول الكميات مع الالتزام بتقديم مواصفات ضمن المخططات وجداول الكميات وبيان فترة الانجاز وكلفة المشروع.

جنس العقار	رقمه	موقعه	مساحته	القيمة التقديرية
قطعة ارض مشيد عليها (٢٨) محل آيلة للسقوط مع كراج لوقوف السيارات	٦٥ / ٤ أ / ٣٨	محافظة بابل المهدية والاكراد	٢٠٠٣,٥ م٢	٨٠٠٠٠٠٠٠ / – (ثمانون مليون دينار)

المدير العالم وكالة

تنويه

نظرا لفرض حظر التجوال يوم الخميس ٢٠١٩/١٠/٣ ولعدم نشر اعلان شركة التأمين الوطنية المنشور اعلاه تعتبر فترة اجراء المزايدة من تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ لذا اقتضى التنويه.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
اعلان

تعلن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن البدء باستلام قوائم مرشحي الاحزاب السياسية والتحالفات الانتخابية المجازة رسميا والقوائم المفردة (المرشحين المستقلين) الراغبين بالترشيح لانتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بأقليم ٢٠٢٠ ابتداء من تاريخ ٢٠١٩/١٠/٨ ولغاية ٢٠١٩/١١/٥ .

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات